

محضر إجتماع لجنتي التصدير – الصناعة والبحث العلمي

مع مستشار وزير التجارة والصناعة

الثلاثاء الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١٩

عقدت لجنتي التصدير والصناعة والبحث العلمي بالجمعية إجتماعاً في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١٩، بحضور المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية وبرئاسة كل من : المهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير والمهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية، وذلك مع المهندس / حسام فريد – مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنسق العام للمجالس التصديرية، وحضور عدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين بقطاعي التصدير والصناعة، ورجال الصحافة والإعلام بمقر الجمعية بالجيزة، وذلك بهدف إستعراض ومناقشة:

” محاور برنامج وزارة التجارة والصناعة الجديد لمساندة ورد أعباء التصدير

ودور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيق أهدافه ”

وقد بدأ اللقاء بكلمة المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية ، مرحباً بالمهندس / حسام فريد – مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنسق العام للمجالس التصديرية، وقد أكد سيادته على أهمية هذا اللقاء لفتح باب المناقشة حول المعوقات التي تواجه الصناعات التصديرية في مصر ، كما أن جمعية رجال الأعمال المصريين تؤكد على وجهة نظرها التي تحاول في كل وقت توجيهها للدولة بأن القطاع الزراعي والصناعي يخدم كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى وأن أي خلل أو تقصير تجاه هذين القطاعين يؤثر بالسلب على كافة القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع التصدير.

وقد أكد سيادته على أهمية تغيير النظرة السلبية من الدولة تجاه الإستيراد، وتخفيف الأعباء المالية عن المصدرين مثل: تخفيض الضرائب والتأمينات الاجتماعية وضريبة القيمة المضافة وغيرها واتاحة برامج دعم المعارض الدولية، مشيراً إلى أن ما يتم فرضه على كافة القطاعات الإقتصادية من ضرائب ورسوم باهظة هو ما يعوق نمو الإقتصاد، هذا بالإضافة إلى بعض القرارات غير المدروسة والتي تشكل خطورة كبيرة على الوضع الاقتصادي مثل قرار رقم ٨٠٠ والذي رفع رسوم المواني لـ ٥ أضعاف مما أثر سلباً على الخطوط الملاحية وأسعار السلع.

ثم قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالترحيب

بمستشار وزير التجارة والصناعة وبالسادة الحضور، وقد تقدم سيادته بمقترح وهو تخفيف الأعباء المالية عن المصنعين بدلاً من فرض الأعباء عليهم من قبل الحكومة ثم البحث عن الآليات لردها، حيث أكد سيادته على ضرورة دعم الطاقة للمصانع والأراضي الزراعية أيضاً كما يحدث في مختلف الدول الصناعية، حيث أن الصناعة محملة بأعباء مالية كبيرة من تأمينات اجتماعية، ضرائب عامة، ضريبة عقارية، أسعار الفائدة من البنوك للصناعة والجمارك وغيرها، وقد أشار سيادته إلى التأمينات الإجتماعية التي تمثل عبء شديد على الصناع إذ يتحمل صاحب العمل ٤٠٪ للتأمين على العامل، وهو ما يمثل عبء كبير جداً إضافة للأعباء السابق ذكرها، وهو ما يعيق قطاع الصناعة عن الإسهام بشكل جيد في إنجاح كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى.

وقام المهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة التصدير بالجمعية، بالترحيب بالمهندس / حسام فريد وجميع السادة الحضور، وقد أشار سيادته إلى تفاؤل مجتمع الأعمال المصري ببرنامج رد أعباء المصدرين الجديد كونه يتضمن محاور وآليات جديدة لتسوية مستحقات الشركات وفقاً لمتطلباتها واحتياجاتها سواء بالنسبة للأراضي أو التسوية مع الجهات الحكومية فيما يخص الضرائب وغيرها.

ثم قام المهندس / حسام فريد - مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنسق العام

للمجالس التصديرية، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام مع مجموعة من أهم ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وقد أشار سيادته في بداية كلمته إلى إعادة هيكلة المجالس التصديرية والتي أصبح عددها ٩ مجالس، حيث تم ضم ودمج كافة المجالس التصديرية التي تسهم في حجم الصادرات بأقل من ١٥٪.

ثم أشار سيادته إلى سيتم الإنتهاء من إعداد محاور البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير خلال أيام قليلة، مشيراً إلى أن عدد المصدرين المستحقين لرد الأعباء قد بلغ أكثر من ٢٠٨٠ شركة تتراوح مستحقاتهم بين ٧ إلى ٨ مليار جنيه ويمثلون ٧ قطاعات تصديرية في مقدمتها مواد البناء والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية.

ثم أشار سيادته إلى أن ميزانية صندوق دعم الصادرات تبلغ نحو ٤ مليار جنيه كما تم الانتهاء من رد أعباء بقيمة ٢ مليار جنيه منهم بنهاية يناير الماضي، حيث أن من بين ١٥ إلى ٢٠ شركة في كل قطاع يمثلون من ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من المستحقات كما تشكل قطاعات الصناعات الهندسية ومواد البناء والكيماويات نحو ٦٤٪ من إجمالي الواردات ونحو ٥٥٪ من الصادرات.

وقد أكد سيادته أن رئيس مجلس الوزراء قد وجه بسرعة الإنتهاء من تسوية مستحقات المصدرين في برنامج رد أعباء المصدرين القديم ووضع آليات جديدة واختيارات متنوعة لرد الأعباء نظراً لأهميته وتأثيره المباشر على مناخ الاستثمار وتعميق الصناعة المحلية والنفوذ إلى الاسواق المختلفة، حيث تم وضع ٤ آليات تنفيذية لتسوية رد اعباء التصدير وهي:

١. طرح أذون خزانة أو سندات تسمح للشركات الاقتراض من البنوك على خلفية تلك السندات.
٢. الاقتراض بضمان من وزارة المالية مدفوع الفائدة مسبقاً
٣. تسويات الشركات مع المؤسسات الحكومية مثل الضرائب و التأمينات والقيمة المضافة والكهرباء وغيرها
٤. تسوية المستحقات مع المؤسسات الحكومية مقابل إتاحة الأراضي لمن يرغب سواء اراضي صناعية او تجارية أو زراعية بالإضافة إلى معدات وآلات وذلك طبقاً لاحتياجات كل قطاع.
٥. البند الخامس هو إتاحة حرية الإختيار بين المقترحات السابقة بحيث تختار كل شركة الحل الأنسب لها.

ثم أشار سيادته إلى أن البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات يتضمن ٧ محاور رئيسية أهمها :

١. تعظيم القيمة المضافة للمنتج المحلي
٢. النفاذ إلى الأسواق الأكثر احتياجاً طبقاً لاستراتيجية الدولة وعلى رأسها الأسواق الإفريقية.
٣. تنمية المناطق الحدودية مثل الصعيد والمدن الأكثر احتياجاً ، بحيث يتم منح نسبة ٥٠٪ إضافية من المساندة الأساسية لصادرات المصانع المقامة بتلك المنطقة.
٤. الإهتمام بالبنية الأساسية للتصدير من خلال مساندة الخطوط الملاحية وانشطة الشحن واللوجيستيات
٥. برامج لتنمية الصادرات وزيادتها من خلال المعارض والبعثات الخارجية.
٦. رفع جودة الصناعة المصرية من خلال برنامج شهادات الجودة المتخصصة.
٧. تنمية صادرات المشروعات الصغيرة ، لخلق وتنمية جيل جديد من صغار المصدرين على نحو يؤدي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من صندوق تنمية الصادرات.

ثم أكد سيادته في نهاية كلمته على أنه بحلول يوم ٢٨ فبراير سيتم الإنتهاء من إعداد البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات ، ليصبح برنامج رد أعباء التصدير يشمل البرنامج الجديد بجانب تسوية المستحقات القديمة ، وذلك طبقاً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء ، بهدف تنفيذ المستهدف من البرنامج في زيادة الصادرات غير البترولية إلى ٢٠ مليار جنيه خلال العام الجاري.

وقد تم فتح باب الحوار والمناقشة ، حيث تم إستعراض النقاط الهامة التالية:

- تم التأكيد على ضرورة إعطاء فترة إنتقالية لتوفيق أوضاع المصدرين قبل البدء في تنفيذ البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات ، بحيث يتم تسوية مستحقات الشركات اعتباراً من العام المالي الجديد (أي بعد ٢٠١٩/٦/٣٠) والانتهاء من المستحقات القديمة أولاً قبل البدء في البرنامج الجديد ، على أن يتم البدء في البرنامج الجديد اعتباراً من الأول من يوليو حتي يشعر المصدرين والمستثمرين أن هناك ضوابط صارمة وإتجاه حقيقي من الدولة في دعم القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي.
- تم التأكيد من قبل الحضور على أن جميع الاختيارات المطروحة لتسوية مستحقات المصدرين في برنامج رد أعباء المصدرين القديم واقعية وتخدم القطاع الخاص.
- تمت الإشارة إلى مشكلة عدم وجود معامل محايدة ومعتمدة دولياً في مصر والخاصة بالتصدير، مما يضطر المصدرين للجوء إلى معامل أمريكا ودول أوروبا للحصول على شهادة دولية للتصدير ، فتتحمل الشحنة الواحدة فقط مبلغ ٥٠ ألف دولار ، وهو الأمر الذي يزيد الأعباء علي الصادرات.

- تمت الإشارة إلى أن القطاع الزراعي لم يأخذ الإهتمام الكافي من الحكومة مما عرض المصدرين إلى خسائر كبيرة في العام الماضي ، كما تعرض القطاع إلي أزمات كبيرة منها أزمة البطاطس بجانب الخسائر في محصول الموالح هذا العام وهو ما يتطلب دعم اكبر للقطاع الزراعي.
- تم التأكيد على أنه لا يمكن مضاعفة الصادرات المصرية وتحقيق قيمة مضافة للمنتج المصري بدون الإعتماد على الاستيراد ، حيث أن الدولة تنظر إلي الاستيراد على أنه جريمة وتحاول دائماً أن تحد منه ، لذا فيجب أن تقوم الحكومة بحل المشاكل التي تواجه المستوردين خاصة المتعلقة بالمواني والرقابة على الصادرات والواردات وهيئة التنمية الصناعية لتحقيق القيمة المضافة للصناعة المحلية.
- تمت الإشارة إلى الأثر الإيجابي الكبير لمحاو برنامج رد الاعباء الجديد وآليات تسوية البرنامج القديم على المصدرين ، حيث من المتوقع إستفادة أكثر من ٢٠٠٠ شركة منه بجانب مردوده الإيجابي على الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها في الاسواق مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد المحلي.
- تم التأكيد على أن وجود أي خلل في برنامج رد اعباء المصدرين سيؤثر سلباً علي الإستثمار الاجنبي ، لذا فمن الضروري عدم إغفال تعميم القرار فور صدوره على كافة مكاتب التمثيل التجاري بالخارج نظراً لأهميته في تحسين مناخ الأعمال المصري وجذب رؤس الاموال الاجنبية.
- تم التأكيد على ضرورة الدعم الفوري للشحن خاصة في دول إفريقيا ، وذلك لما تمثله أنشطة الشحن واللوجيستيات من عائق كبير لبعض القطاعات الانتاجية مثل التبريد والتكييف والتي تتطلب أنواع معينة من النقل ، إضافة إلى ضرورة تشجيع الشركات للنفاذ إلى أسواق دول إفريقيا خاصة في ظل رئاسة مصر للإتحاد الإفريقي.
- تم التأكيد على أن الجمعية تضع في مقدمة أولوياتها رفع مساهمة قطاع المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٥٪ من الدخل القومي وهو يتطلب قيام الدولة بوضع حوافز لضم الشركات والمصانع الصغيرة غير المسجلة إلي القطاع الرسمي.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام كل من : المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية والمهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة التصدير والمهندس / مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية ، بتوجيه الشكر للمهندس / حسام فريد - مستشار وزير التجارة والصناعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنسق العام للمجالس التصديرية وشكر جميع السادة الحضور على المشاركة الفعالة في اللقاء